



بيان

وفد دولة قطر

يلقيه

الشيخ/ناصر بن فيصل آل ثاني

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧٠) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمام

اللجنة السادسة

حول

سادة القانون علم الصعدين الوطن والدولة

مكة المكرمة - ١٤٠٥ هـ

١٤-١٥ أكتوبر ٢٠١٥

السيد الرئيس،

أود بداية أن أشكر الأمين العام، على تقريره القيم والشامل والمعنون

السلام والأمن والتنمية إذ تتحقق بدون التنازل لاجرم مبدأ سيادة القانون

أكدت التطورات الدولية خلال العقود الماضية، أن مبدأ سيادة القانون
كان ولا يزال الركيزة الأساسية لنجاح الجهود الدولية في تحقيق الأهداف

التي أوجدها ميثاق الأمم المتحدة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأضحت جميعها ركائز أساسية
في الدساتير والقوانين والأنظمة الوطنية للدول التي تلتزم بسيادة القانون.
السيد الرئيس،

اماناً من دولة قط، مبدأ سيادة القانون، فقد واصلت التماساً

وجهداً لتكريس هذا المبدأ على الصعيدين الوطني والدولي.

فعل المستوى الوطني، تحاصر المؤسسات الحكومية على التقدير

بسيادة القانون، وتواصل جهودها لزيادة الوعي المجتمعي بهذا المبدأ، بكونه
العام، الأساس لتحقيق المساواة والعدالة بين الجميع وتعزز الحكم الرشيد

في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وفي هذا الإطار، أولت قيادة الدولة أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات
الوطنية العاملة المعنية بتنفيذ مبدأ سيادة القانون، بهدف ضمان وجود أطر
التي تتولى المهام المتعلقة بالسيادة القانونية

إننا نؤمن بأهمية خضوع العلاقات بين الدول لمبدأ سيادة القانون، وعلى أسس من المساواة والاحترام المتبادل والتعاون الدولي، وأن ينسجم سلوك الدولة مع أحكام القانون الدولي، بكل ما يتضمنه ذلك من التزامات وضمائمات، الأمر الذي يتطلب وجود آليات للمتابعة والمساءلة ازاء تنفيذ الدول لالتزاماتها الوطنية والدولية في هذا المجال.

السيد الرئيس،

في إطار التزامنا لادراكنا اننا نملك جميعنا مساهمة

القائمة في

في بعض الدول، تستوجب بذل جهود عاجلة وفعالة من المجتمع الدولي لوضع حد

للسياسة الخارجية التي تتسبب في انتهاك حقوق الإنسان.